

بحار الأنوار

[17] قال: حدثنا أبو أحمد محمد بن أحمد بن الزاهد السمرقندي بإسناد رفعه إلى الصادق عليه السلام أنه سأله رجل فقال له: إن أساس الدين التوحيد والعدل، وعلمه كثير لا بد لعاقل منه، فاذا ما يسهل الوقوف عليه، ويتهياً حفظه. فقال: أما التوحيد فأن لا تجوز على ربك ما جاز عليك، وأما العدل فأن لا تنسب إلى خالقك ما لامك عليه " ص 83 " 24 - فس: قوله: " وقارون وفرعون وهامان ولقد جاءهم " إلى قوله: " سابقين " (1) فهذا رد على المجبرة الذين زعموا أن الأفعال عزوجل، ولا صنع لهم فيها ولا اكتساب، فردا عليهم فقال: فكلا أخذنا بذنبه، ولم يقل: بفعلنا لانه عزوجل أعدل من أن يعذب العبد على فعله الذي يجبره عليه. " ص 496 " 25 - فس: محمد بن أبي عبد الله، عن موسى بن عمران، عن النوفلي، عن السكوني قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: وجدت لاهل القدر أسماء في كتاب الله: " إن المجرمين في ضلال وسعر يوم يسحبون في النار على وجوههم ذوقوا مس سقر إنا كل شيء خلقناه بقدر " فهم المجرمون. " ص 657 ". 26 - ج: عن أبي حمزة الثمالي أنه قال: قال أبو جعفر عليه السلام للحسن البصري: إياك أن تقول بالتفويض (2) فإن الله عزوجل لم يفوض الأمر إلى خلقه وهنا منه وضعفا، ولا أجبرهم على معاصيه (3) ظلما. الخبر " ص 178 " 27 - يد: الدقاق، عن الاسدي، عن خنيس بن محمد، عن محمد بن يحيى الخزاز، عن المفضل، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا جبر ولا تفويض ولكن أمر بين أمرين، قال: قلت: ما أمر بين أمرين؟ قال: مثل ذلك مثل رجل رأته على معصية فنهيته فلم ينته فتركته ففعل تلك المعصية فليس حيث لم يقبل منك فتركته كنت أنت الذي أمرته بالمعصية. " ص 371 " 28 عد: اعتقادنا في الجبر والتفويض قول الصادق عليه السلام: لا جبر ولا تفويض " ص 69 "

(1) العنكبوت: 39. (2) ليست هذه العبارة

مروية على استقلالها في المصدر: بل مذكورة في ضمن حديث مفصل. م (3) في نسخة: المعاصي.